

لماذا يرفض حزب الله
تدويل الأزمة اللبنانية

يصر حزب الله على التحكم في خطوط المشهد السياسي في لبنان مهما كانت التكاليف، فالبلد يعيش منذ أشهر سجلات حادة بين الفرقاء، انطلق أحدثها إثر دعوة البطريرك الماروني مار نصرالله الراعي إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لمعالجة الوضع المتأزم، وهو ما اعتبرته الجماعة ومن خلفها إيران دعوة إلى "تدويل الملف اللبناني"، حيث تخشى أن يكون نزح سلاحها عاملا مهما في أي تسوية لهذا الملف.

بيروت - لم يتمكن لبنان حتى الآن من تشكيل حكومة جديدة منذ أن استقالت حكومة تصريف الأعمال الراهنة برئاسة حسان دياب في أغسطس الماضي بعد ستة أيام من انفجار كارثي برمقا العاصمة بيروت جراء خلافات بين القوى السياسية، من أبرزها حزب الله الذي لغم أي تسوية بالاشتراطات المحففة.

ومن أجل تحريك دواليب جمود هذه الأزمة دخلت شخصيات على الخطة. ومطلع هذا الشهر دعا البطريرك الماروني مار نصرالله الراعي خلال قداس إلى "طرح قضية لبنان في مؤتمر دولي خاص، برعاية الأمم المتحدة، يثبث لبنان في أطره الدستورية الحديثة التي ترتكز على وحدة الكيان وتوفير ضمانات دائمة للوجود اللبناني تمنع التعدي عليه والمس بسرعيته وتضع حدا لتعددية السلاح".

ودعوة الراعي أيدها تصريح من بابا الفاتيكان فرنسيس الذي عبر عن "ضرورة أن يشهد لبنان التزاما سياسيا وطنيا ودوليا يساهم في تعزيز الاستقرار ببلد يواجه خطر فقدان هويته الوطنية والانغماس داخل التجاذبات والتوترات الإقليمية".

وكان البطريرك الراعي قد أطلق بعد حادثة مرفأ بيروت وثيقة بعنوان "لبنان الحياد الناشط"، تؤكد ضرورة "تعزيز مفهوم الدولة اللبنانية، من خلال جيش قوي، وقضاء مستقل، ومؤسسات قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والدفاع عن الأرض ضد أي اعتداء، سواء من إسرائيل أو غيرها".

ولكن منذ ذلك الحين لم يتغير شيء، بل تزداد الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية قتامة. ومن هذا المنطلق يحذر قزي من أنه "إذا لم يعقد هذا المؤتمر فلا شيء يضمن استمرار وحدة لبنان، لا بل لا شيء يضمن خروج لبنان من حالة التقسيم التي يعيشها منذ سنوات، حيث يوجد أكثر من دولة وأكثر من جيش، لا بل توجد ميزانيات للأحزاب السياسية والعسكرية، ولا توجد ميزانية للدولة اللبنانية".

ولدى البعض من السياسيين اللبنانيين رؤية تدعم اقتراح الراعي، حيث يقر النائب السابق فارس سعيد بأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تؤكد على مرجعية اتفاق الطائف الذي لا يزال يشكل النص الصالح لتنظيم العلاقات اللبنانية - اللبنانية، ويطلب دعما عربيا ودوليا ليصبح هذا الاتفاق قابلا للتطبيق.

وأنتهى الاتفاق الموقع في 1989 الحرب الأهلية التي اندلعت في 1975 واستمرت 15 عاما، وكُرس معادلة اقتسام مناصب السلطة الرئيسية بالخاصة بين المكونات الأساسية الثلاثة، المسيحيين والسنة والشيعية، وتوزع الرئاسة الثلاث بواقع الجمهورية للمسيحيين ورئاسة الحكومة للسنة ورئاسة البرلمان للشيعية.

وتعليقا على رفض حزب الله مبادرة الراعي قال سعيد "حزب الله يعتبر أن اتفاق الطائف بات ضيقا على جسده، ويريد الإطاحة بالدستور وبوثيقة الاتفاق الوطني على قاعدة أنه قادر في هذه اللحظة على فرض شرطه على الجميع، وهذا مشروع انتحاري من الحزب وتدميري لجميع اللبنانيين".



لا مقر من التصدي لأجندة حزب الله



الشباب محرك أساسي للعمل السياسي

تعليب النخب الحزبية لا يتيح
ممارسة سياسية ذات جدوى في مصرتنسيقية الأحزاب تتحول إلى كيان إداري بالتعاقد
مع شركة متخصصة لرفع كفاءة قياداتها

إلى تكوين أجيال مشوهة تفترق للمواقف الواضحة، ولا تستطيع التعامل مع الأزمات السياسية التي يمر بها المجتمع.



عمرو هاشم ربيع

التنسيقية ستصبح
كيانا مؤثرا إذا تكوّنت
على أسس قانونية

مدحت الزاهد

الأوضاع مهيأة للانفتاح
على القوى السياسية
المعارضة

وتكرس تنسيقية شباب الأحزاب، وفقا للمنتظر الذي تعمل به، مقارنة براغماتية خاصة، حيث رغم وجود اختلافات أيديولوجية كبيرة بين أعضائها لكن البحث عن التواجد والحضور واقتناص المناصب يطغى على كل هذه الخلافات، ما يضر بالحياة السياسية التي ستظل تعاني حالة من الفراغ، وإن جرى توسيع تمثيل الأحزاب تحت قبة البرلمان، كما هو حاصل حاليا.

ويغرق الخبراء بين منظمة الشباب الطليعي والاتحاد الاشتراكي في ستينات القرن الماضي، والذين تأسس بتوجيه من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وعكسا تطور فكره السياسي، وبين جمعية "جيل المستقبل" التي أسسها جمال مبارك، نجل الرئيس الأسبق حسني مبارك في أواخر فترة حكمه، وبين تنسيقية شباب الأحزاب الحالية، ويربطها جميعا البحث عن نخب مقلبة تتماشى مع طبيعة كل نظام سياسي.

وكانت التجربة التي سادت خلال عهد الرئيس عبدالناصر ممنهجة سياسيا، واعتمدت على التدريب والتثقيف، وليس التلقين، وهي الأكثر فراء، واستطاعت أن تفرج أجيالا من السياسيين مازالت تتواجد في مناصب مهمة حتى الآن. أما تجربة جمال مبارك، فقد استهدفت البحث عن نخبة من الشباب تؤيد فكرة وراثته للحكم، ولم تستمر طويلا حتى قامت ثورة يناير 2011.

وتحاول تنسيقية الشباب الحالية وتوظيف انتهاء أوار الأحزاب لصالح تخريج كوادر لديها رؤى اجتماعية واقتصادية، غير سياسية، تتلاءم مع الظروف الراهنة، والتي تتجاهل المناحي السياسية، وتعتبر المعارضة أحيانا نوعا من الترف.

إلى جانب إصلاح قوانين الأحزاب التي تسهل لهم حرية الحركة في الشارع، وقوانين الانتخابات لتكون وفقا للقوائم النسبية التي تعبر عن موازين القوى الحقيقية.

ولدى ربيع وعدد كبير من النخبة المصرية، قناعة بأن تاريخ الحياة السياسية في مصر لم يفرز أحزابا قوية، والامر يرجع إلى ثقافة سائدة بين قيادات الأحزاب التي تتعامل مع الكيانات التي ترأسها على أنها ملكية خاصة تحقق مصالحها الشخصية، إلى جانب وجود أبعاد خارجية تتمثل في سيطرة الأجهزة الأمنية على توجهات تلك الأحزاب بما يجعلها غير قادرة على تطوير قدراتها السياسية.

وذهب ربيع، للتأكيد على أن تنسيقية شباب الأحزاب قد تصبح كيانا سياسيا مؤثرا حال جرى تكوينها على أسس قانونية ودستورية لتتخطى في الحياة العامة وباقي الأحزاب من دون أن يكون هناك كيان فوقي غامض لا يعرف الكثير من المواطنين ماهية شروط الانضمام إليه، وأبعاد صعوده بشكل سريع، ليصبح على رأس الحياة السياسية، وماهي مقومات كوادره التي أضحت لها حضور قوي على الساحة.

أزمة تفرغ كوادر

برأي البعض من المراقبين، فإن الحياة السياسية تعاني من أزمة في تفرغ الكوادر، والحكومات المتعاقبة تتعامل مع تلك الأزمة من خلال تبني مجموعات من الشباب لديها مواصفات بعينها، تمكنها من خلق صورة لا تعبر عن الواقع، لكنها مناسبة للحالة التي تريد رسمها للحياة السياسية، وهو أمر أشبه بتجهيز كوادر إدارية وليست سياسية، لأن التنسيقية تضم في عضويتها أحزابا متعارضة، في الرؤى والتوجهات، ولا يمكنها القيام بالدور التنسيقي الذي ينبع من مساهمها.

وتغيب البرامج الحزبية عن أجيال العمل الحزبي في مصر، إضافة إلى عدم وجود لوائح تحدد تربية الكادر الظروف الراهنة، والتي تتجاهل المناحي السياسية، وتعتبر المعارضة أحيانا نوعا من الترف.

يتزايد حضور تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين في الحياة السياسية المصرية، بعد أن أضحت ممثلة بأكثر من 48 نائبا في مجلسي الشيوخ والنواب، دون أن ينعكس ذلك بوضوح على طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب في الواقع، حيث تعاني صعوبات بسبب التضيق على المجال العام وعدم إتاحة حرية الحركة التامة أمامها ككي تكون حاضرة بفاعلية خاصة بين صفوف المواطنين.

القاهرة - وقّعت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين في مصر، والتي تضم في عضويتها شباب ينتمون إلى قرابة 20 حزبا مؤخرا بروتوكول تعاون مع شركة عالمية متخصصة في مجال الاستشارات والوساطة، لتقييم وتطوير مهارات القيادات الشبابية المنضوية تحت لوائها.

وفي الوقت الذي يرى المحسوبون على التنسيقية أن الخطوة تمثل ثراء للخبرة وتطوير الأداء السياسي، يقول آخرون إنها تسهم في المزيد من تعليب النخب الحزبية وتوظيفها للقيام بمهام معينة، تتركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من دون أن يكون لها رؤية سياسية واضحة تجذب شرائح واسعة إليها.

ويقدم تعاون التنسيقية مع شركة ويليس تاورز واتسون، التي تنشط على مستوى تطوير أداء القيادات الإدارية داخل الشركات ومهمتها اكتشاف الموظفين الأكفاء، تحويل الكيان السياسي إلى ما يشبه المؤسسة الإدارية، التي تبحث عن الكوادر ذات المهارات الفنية المتطورة دون اكتشاف الكوادر التي لديها القدرة على ممارسة العمل السياسي في المجال العام.

مفاهيم وآليات غامضة

ترجّح التنسيقية إلى انتهاجها مفهوم جديد في ممارسة السياسة، وفقا لما يأتي على لسان نوابها في البرلمان دون أن تتضح معالم هذا المفهوم وآلياته، ولم تعبر عن نيات شبابية قد تكون لها مواقف معارضة من أداء الحكومة، حيث يفتقر قطاع كبير منهم القدرة على التعبير عن رؤاهم السياسية في ظل اقتصار الأمر على مجموعة من الشباب الذين جرى اختيارهم بعناية أمنية ليكونوا ضمن أعضاء التنسيقية.

ويخترط نواب التنسيقية ليكونوا جزءا من حالة الحراك البرلماني الذي قاده مجلس النواب ضد عدد من وزراء الحكومة الحالية، غير أن الأداء غير

